مدى تطبيق إجراءات الالتزام بالتدقيق الشرعي لعمليات التأمين التكافلي بشركات التأمين الليبية

■ د. سمية عمار عمران اعمار* ■ د. سامية محمد أبو عجيلة**

● تاريخ استلام البحث 2021/09/01م ● تاريخ قبول البحث 2021/12/03م

■ **الملخص**

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق إجراءات الالتزام بالتدقيق الشرعي لعمليات التأمين التكافلي بشركات التأمين الليبية بالإضافة إلى التعرف على الصعوبات التي تواجه هذه الشركات للالتزام بتطبيق هذه الإجراءات، وقد تم اختيار عينة عشوائية من المسؤولين والعاملين بهيئة الرقابة الشرعية وإدارة التدقيق الشرعي بفروع أربع شركات تأمين تكافلي عاملة بمدينة طرابلس، وهي: (شركة ليبيا للتأمين، شركة التكافل للتأمين، شركة الصحاري للتأمين، شركة القافلة للتأمين)، وتم توزيع عدد (52) استبانة، حيث بلغت نسبة الردود 67 ٪ ، واتبعت الباحثتان تحقيقاً لذلك المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت استبانة كأداة لجمع البيانات، وقد تم التوصل إلى أن الشركات المشاركة تطبق إجراءات الالتزام بالتدقيق الشرعي لعمليات التأمين الإسلامي بفروع التأمين التكافلي، وذلك وفق الترتيب التالي: التأكد من أن الوثائق والاتفاقيات المجازة من الهيئة الشرعية قد تم إدراجها في النظام جاءت في المرتبة الأولى، والتأكد من أن الوثائق والاتفاقيات المدرجة في النظام مجازة من الهيئة الشرعية، والتأكد من أن الإجراءات تمنع التأمين لغرض محرم، في المرتبة الثانية، والتأكد من أنه تم فصل حسابات المشتركين (حملة الوثائق) عن حسابات الشركة في المرتبة الثالثة، وأتت باقي الإجراءات بشكل متقارب، وكانت أراء الشركات المشاركة بالنسبة للفرضية الثانية توجد صعوبات تحول دون تطبيق إجراءات الالتزام بالتدقيق الشرعي لعمليات التأمين الإسلامي محايدة.

● **الكلمات المفتاحية:** التدقيق الشرعي – التأمين الإسلامي – التأمين التكافلي.

* أستاذ مساعد، بقسم المحاسبة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس. Email Lommaab_omran@yahoo.com

*أستاذ مساعد، بقسم المحاسبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة الزيتونة. Email: samia.aboajela@gmail.com

ABSTRACT

The study aimed to identify the extent to which compliance procedures are applied to Islamic insurance operations in the branches of Takaful insurance in Libyan insurance companies, in addition to identifying the difficulties that these companies face in implementing these procedures in Takaful insurance branches.

A random sample was selected from the employees of the Sharia Supervisory Board and the Sharia Audit Department in the branches of four Takaful insurance companies operating in Tripoli (Libya Insurance Company, Takaful Insurance Company, Sahara Insurance Company, Caravan Insurance Company), which included officials and employees working in the departments and sections of these Departments, and (52) questionnaires were distributed, with a response rate of 67 % . In order to achieve that, the researchers followed the descriptive - analytical approach, and used a questionnaire as a tool for data collection, and it was concluded that the management of the participating companies applies the procedures for compliance with the Sharia audit of Islamic insurance operations in the branches of Takaful insurance, according to the following order: firstly, ensuring that the documents and agreements approved by the Shariah Board have been completed. Including them in the system and making sure that the documents and agreements listed in the system are approved by the Shariah board. Secondly, making sure that the procedures prevent insurance for a forbidden purpose, and lastly, making sure that the accounts of participants (document holders) are separated from the company's accounts in the rank, and the rest of the procedures followed closely, and the opinions of the participating companies regarding the second hypothesis, there are difficulties that prevent the implementation of the procedures for compliance with the Sharia audit of Islamic insurance operations are neutral.

Keywords: Sharia audit - Islamic insurance - Takaful insurance.

■ المقدمة:

إنّ ما يميز قطاع التأمين في ليبيا التطور والانفتاح الكبير للسوق، حيث إنه ومنذ عام 2018 م فتح المجال أمام القطاع الخاص، وأصبح هناك 22 شركة تأمين تقدم خدمات تأمينية يبلغ إجمالي صافي قيمة أصولها أكثر من 1.2 مليار دينار، إلا إن هذا القطاع يعاني من ضعف الرقابة التنظيمية، وأدت الأوضاع الأمنية إلى تراجع كبير في قيمة أصول القطاع لتنخفض إلى أقل من نصف حجمها سواء من حيث عدد المطالبات أو حجمها (مراجعة القطاع المالي في ليبيا، تقرير البنك الدولي، فبراير 2020).

لذلك وبسبب ما يعانيه هذا القطاع من ضعف الرقابة يعد تطبيق إجراءات الالتزام بالتدقيق الشرعي لعمليات التأمين التكافلي بشركات التأمين الليبية على الوجه الصحيح بما يوافق المعايير الضابطة له شرعا من الأهمية بمكان للتأكد من سلامة المعاملات المالية التي تقدمها لعملائها، وللتأكد من درجة موافقتها لفتاوى هيئة الرقابة الشرعية، ونظرا للدور المهم الذي تؤديه عملية التدقيق الشرعي وسعيا لتطويرها وتنظيمها، حيث اهتمت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، ضمن معايير الضبط بمفهوم التدقيق الشرعي الداخلي ضمن المعيار رقم (3) بعنوان " الرقابة الشرعية الداخلية"، لوضع قواعد وإرشادات حول كيفية القيام بعملية التدقيق الشرعي الداخلي (AAOIFI,2015).

■ مشكلة البحث:

تقدم بعض شركات التأمين الليبية منتجات تكافلية إسلامية على أساس محدود، وذلك رغم أنه لم يتم سن تشريعات لدعم التأمين التكافلي، وبشكل عام تعد صناعة التأمين في ليبيا صغيرة ومحدودة للغاية (مراجعة القطاع المالي في ليبيا، تقرير البنك الدولي، فبراير 2020)، على الرغم من أنه أذن بتأسيس أول فرع للتأمين التكافلي في شركة ليبيا للتأمين في 14/ 9/ 2008 م، حيث تأسس بذمة مالية مستقلة وقد صرح للفرع بمزاولة جميع أنشطة التأمين الإسلامي وفقا للشريعة الإسلامية، واستثمار الأموال المتاحة للفرع في الأنشطة المختلفة والتي تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية والقوانين والقرارات المنظمة لعمل التأمين الإسلامي، حيث تخضع جميع أنشطة الفرع لإشراف ومتابعة هيئة الرقابة الشرعية، والتي يفترض أن تصدر تعليمات ملزمة بتطبيق إجراءات التدقيق الشرعي، والذي جُعِل في معايير الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية (GSIFIs)[1] وظيفة ثانية لهيئات الرقابة الشرعية، بالإضافة إلى وظيفتها الأولى المتمثلة في الفتوى والتوجيه الشرعي.

1 – تعتبر شركات التأمين الإسلامي أحد أنواع المؤسسات المالية الإسلامية، حيث تشملها معايير الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية (GSIFIs).

إن تلبية الطلب على منتجات التأمين التكافلي في البيئة الليبية لم يكن في المستوى المأمول، ورغم عدم الإشارة إلى التأمين في اللوائح التي تفرض موافقة أحكام الشريعة على الجهاز المصرفي، فإنه يرجح أن يكون الطلب على التأمين التكافلي قوياً (مراجعة القطاع المالي في ليبيا، تقرير البنك الدولي، فبراير 2020). إن واقع الحال يتبين في دراسة (المندلسي وعرفة،2018) التي بينت أن شركة ليبيا للتأمين تواجهها بعض الصعوبات في تطبيق نظام التأمين الإسلامي في الوقت الحاضر بسبب الظروف التي تمر بها الدولة الليبية، الأمر الذي كان سبب وراء ضعف تعامل العملاء في هذا النوع من التأمين.

كما بينت دراسة (قبقب، وعرفة، 2019) عدداً من المعوقات التي تؤثر في التوسع في استخدام صيغة التأمين الإسلامي في شركة ليبيا للتأمين هي: السياسة العامة للدولة، والظروف الخارجية، وعامل الخبرة والكفاءة في الشركة، والقانون والتشريعات، واتجاه الشركة، والقوة المالية.

كما أن الرقابة على صناعة التأمين في ليبيا محدودة وذلك لأن لجنة الإشراف على التأمين الليبية والتي أنشئت في 2008 م والتي تتبع وزارة الاقتصاد بموجب القانون رقم 3 لسنة 2005 م يقتصر دورها على الإشراف وليس لها أي سلطة تنظيمية أو أية صلاحيات لفرض عقوبات أو الرقابة وهذه الصلاحيات مخولة حالياً لوزارة الاقتصاد التي لا يتوفر لديها لا التركيز ولا الخبرات الخاصة اللازمة لتقييم قطاع التأمين والإشراف عليه بصورة فعالة (مراجعة القطاع المالي في ليبيا، توصية البنك الدولي، فبراير 2020م).

وفي ظل ضعف الرقابة وغياب التشريعات المنظمة لعمل القطاع نلاحظ مدى أهمية تطبيق إجراءات الالتزام بالتدقيق الشرعي كمطلب ضروري لعمليات التأمين الإسلامي التي تقوم بها الشركات بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وبما يضمن وجود[1] تدقيق على تلك الأعمال يحقق الغاية التي من أجلها أقيمت تلك العمليات، ويطمئن الجميع بأن مسار عملها لا يخالف الشريعة الإسلامية والذي يحقق ذلك هو الالتزام بتطبيق إجراءات التدقيق الشرعي.

١

بناءً على ذلك سيكون من المهم دراسة مدى تطبيق إجراءات الالتزام بالتدقيق الشرعي في عمليات التأمين التكافلي بشركات التأمين الليبية للتأكد من صحة تطبيق احكام الشريعة الإسلامية على عمليات التأمين الإسلامي[1].

وعليه تولد لدى الباحثتين التساؤلان الآتيان:

1 - ما مدى تطبيق إجراءات الالتزام بالتدقيق الشرعي لعمليات التأمين التكافلي بشركات التأمين الليبية؟

2 - ما هي الصعوبات التي تواجه هذه الشركات للالتزام بإجراءات التدقيق الشرعي لعمليات التأمين التكافلي؟

■ **فرضيات البحث:**

يمكن صياغة فرضيتين رئيسيتين هما:

1 – تطبق شركات التأمين الليبية إجراءات الالتزام بالتدقيق الشرعي لعمليات التأمين الإسلامي بفروع التأمين التكافلي .

2 – توجد صعوبات تواجه شركات التأمين الليبية لتطبيق إجراءات الالتزام بالتدقيق الشرعي لعمليات التأمين الإسلامي.

■ **أهداف البحث:**

تكمُن الأهداف في الآتي:

1 - التعرف على إجراءات التدقيق الشرعي في شركات التأمين الإسلامي.

2 - التعرف على واقع تطبيق اجراءات الالتزام بالتدقيق الشرعي في شركات التأمين الليبية.

1 يستخدم مصطلح التكافلي، وقد تم استخدام مصطلح الإسلامي في هذه الدراسة طبقاً لاختيار المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

3 - التعرف على الصعوبات التي قد تواجه شركات التأمين الليبية للالتزام بإجراءات التدقيق الشرعي لعمليات التأمين الإسلامي.

■ **أهمية البحث:**

تكمُن الأهمية في الآتي:

1 - أهمية تطبيق إجراءات الالتزام بالتدقيق الشرعي للتأكد من سلامة عمليات التأمين الإسلامي التي تقدمها شركات التأمين الليبية.

2 - حداثة نشأة عمليات التأمين الإسلامي وتعاملاتها المترتبة عنها في شركات التأمين الليبية.

3 - ندرة البحوث المقدمة – حسب علم الباحثتين - في مجالات المحاسبة الإسلامية والتأمين الإسلامي والتدقيق الشرعي في البيئة الليبية.

الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات موضوع البحث من جوانب عدة نذكر منها الآتي:

1 - **دراسة (حسان وأبو حفيظة، 2020) بعنوان دور التدقيق والرقابة الشرعية في شركات التأمين التكافلي:**

هدفت إلى التعرف على إجراءات التدقيق الشرعي في شركات التأمين الإسلامي، وبيان واقع هيئة الرقابة الشرعية في شركات التأمين الإسلامي الفلسطينية، من خلال بيان استقلاليتها، إلزامية قراراتها، مرجعيتها، الواجبات المنوطة بها، المعوقات التي تواجهها للتحقق من أن شركات التأمين الإسلامي تمتثل للمعايير الشرعية الواردة في النص الشرعي للتأمين الإسلامي، وقد توصلت إلى وجود ثغرة تشريعية، وذلك لعدم وجود تشريع يدعو لتأسيس هيئة رقابية شرعية عليا تنظم وتراقب أعمال وأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية، ما يجعل من وجودها أساساً لتوحيد الفتاوى الشرعية،

وتوحيد الإجراءات الرقابية والتنظيمية بينها، وقد أوصت الدراسة بضرورة الاعتماد على معايير التدقيق المهنية من أجل بناء إطار عام للتدقيق الشرعي، والسعي نحو تفعيل القوانين ذات العلاقة نحو سن تشريعات قانونية تحقق ارتباطا وثيقا وانسجاما تاما مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

2 - دراسة (Puad,Abdullah&Shafli,2020) بعنوان متابعة التدقيق الشرعي والعمل على تحسين جودة التدقيق باستخدام طرق متعددة من قبل شركات التأمين التكافلي الماليزية:

إن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو تحليل الطرق المتابعة من قبل المدققين الشرعيين في شركات التأمين التكافلي الماليزية وتم إجراء سلسلة من المقابلات المستمرة مع المدققين الشرعيين في ماليزيا والذين يمارسون بشكل مباشر عمليات التدقيق الشرعي من أجل تقديم توصيات بشأن أفضل الممارسات التي سيتم تبنيها لعملية التدقيق الشرعي وتوصلت الدراسة إلى تعزيز ممارسات التدقيق الشرعي الحالية والعمل على تحسين جودة التدقيق الشرعي.

3 - دراسة (قبقب، عرفة، 2019) بعنوان معوقات التوسع في تطبيق صيغة التأمين التكافلي دراسة تطبيقية على شركة ليبيا للتأمين:

تهدف إلى التعرف على المعوقات التي تؤثر في التوسع في استخدام صيغة التأمين الإسلامي في شركة ليبيا للتأمين، خاصة بعد التوجه الأخير لاستخدام النظام المالي الإسلامي في معظم المؤسسات المالية الليبية، لذلك حدّدت هذه الدراسة عددًا من المتغيرات، والتي قد تؤثر على التوسع في استخدام صيغة التأمين الإسلامي، هذه العوامل هي: القوانين والأنظمة، اتجاه الشركة، القدرة المالية، الكفاءة الإدارية وعامل الظروف الخارجية، اعتمدت هذه الدراسة على طريقة الاستبيان في عملية جمع البيانات ومن نتائج التحليل الإحصائي وجد أن جميع المتغيرات لها تأثير على توفير معادلة التأمين الإسلامي في شركة ليبيا للتأمين.

4 - دراسة (المندلسي وعرفة،2018) بعنوان مدى كفاءة الأداء المالي في شركات التأمين:

تناولت علاقة الأداء المالي بشقيه الاستثماري والتمويلي في شركة ليبيا للتأمين، بحيث هدفت إلى التعرف على دور الاستثمار والتمويل كإحدى أهم أدوات الأداء المالي في الشركة، وقد توصلت إلى ضعف سياسات الاستثمار والتأمين لدى الشركة وآليات تنفيذها، كما أن الشركة تواجهها بعض الصعوبات في تطبيق نظام التأمين الإسلامي في الوقت الحاضر بسبب الظروف التي تمر بها الدولة الليبية، الأمر الذي كان سبب وراء ضعف تعامل العملاء في هذا النوع من التأمين.

4 - (مشعل وحجل، 2018) بعنوان برنامج التدقيق الشرعي على شركات التأمين الإسلامي:

هدفت الدراسة إلى مساعدة هيئات الرقابة الشرعية لشركات التأمين الإسلامي على قيامها بوظيفة التدقيق الشرعي بشكل مهني وذلك من خلال تصميم نموذج لبرنامج التدقيق الشرعي على شركات التأمين الإسلامي بالاعتماد على المعايير الدولية للتدقيق (ISAs) الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، والممارسة المهنية في مجال تدقيق الحسابات. مع مراعاة معايير الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية (GSIFIS)، وقد خلصت إلى أن الاختلاف الرئيسي بين مفهومي التدقيق الشرعي والرقابة الشرعية يتمثل في أن الرقابة الشرعية تهدف إلى ضمان التزام الشركة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع أنشطتها، بينما يهدف التدقيق الشرعي إلى إبداء الرأي في مدى تحقيق الشركة لواجبها والمتمثل في التزام الشركة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع أنشطتها، وتوصلت إلى أن فهم عمليات ومنتجات شركات التأمين الإسلامي مهمة لتقييم المخاطر الشرعية المحتملة، وأوصت بضرورة وضوح المفاهيم المتداولة بين المدققين الشرعيين ودقتها ومن ذلك استخدام مفهوم التدقيق الشرعي والرقابة الشرعية على أنهما مصطلحان مترادفان على الرغم من وجود الاختلاف بينهما .

5 - دراسة (الجرف، 2013) بعنوان تقويم التجارب في الضبط الشرعي لشركات التأمين التعاوني:

تناولت تقييم التجارب في الضبط الشرعي لشركات التأمين التعاوني في السعودية، وقد هدفت إلى بيان دور الهيئات الشرعية في وجود مشكلات في تطبيق التأمين التكافلي من قبل شركات التأمين الإسلامي، وذلك من خلال مراجعة نظام مراقبة شركات التأمين التكافلي ولائحته التنفيذية، ووثائق ومنشورات وتقارير شركات التأمين الإسلامية. وقد تبين تحمل الأنظمة والقوانين جزءا مهما من الأخطاء المصاحبة للتطبيقات، ورجوع جزء مهم من الأخطاء إلى الهيئات الشرعية نظرا لتكرر بعض الأسماء في العديد من شركات التأمين محليا وعالميا ولتمتع كثير من أعضاء تلك الهيئات بالخبرات الفقهية دون الخبرة الفنية، والتي تمكن من تقييم الرأي الفقهي الصحيح، وعدم تمتع البعض الآخر بالخبرات الفقهية والخبرة الفنية اللازمة، كما تبين تحمل الشركات جزءا مهما من الأخطاء، نظرا لأنها تعتمد على الأسماء المعروفة، وإن وجد آخرون يماثلونهم في الخبرات الفقهية، ويزيدون عليهم في الخبرات الفنية، وذلك بهدف التسويق، وقد أوصت الدراسة بإعادة النظر في تكوين الهيئات الشرعية، بحيث يكون ضمن الأعضاء من يتمتع بالخبرة الفنية اللازمة والحرص على عدم تكرار أسماء أعضاء الهيئات الشرعية في أكثر من عدد معين من الشركات وايجاد نوع من التعاون بين أعضاء الهيئات الشرعية في العالم الإسلامي، لتبادل الخبرات والتجارب وإيجاد هيئة شرعية موحدة تحت مظلة مؤسسة النقد العربي السعودي.

التعليق على الدراسات السابقة: يمكن استخلاص ما يلي:

1 - ضرورة الاعتماد على معايير التدقيق المهنية من أجل بناء إطار عام للتدقيق الشرعي، والسعي نحو تفعيل القوانين ذات العلاقة نحو سن تشريعات قانونية تحقق ارتباطا وثيقا وانسجاما تاما مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

2 - المعوقات التي تؤثر في التوسع في استخدام صيغة التأمين الإسلامي في شركة ليبيا

للتأمين هي: السياسة العامة للدولة، والظروف الخارجية، وعامل الخبرة والكفاءة في الشركة، والقانون والتشريعات، اتجاه الشركة، وعامل القوة المالية .

3 - ضرورة تصميم نموذج لبرنامج التدقيق الشرعي على شركات التأمين الإسلامي بالاعتماد على المعايير الدولية للتدقيق (ISAs) الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، والممارسة المهنية في مجال تدقيق الحسابات. مع مراعاة معايير الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية (GSIFIS) .

4 - إعادة النظر في تكوين الهيئات الشرعية، بحيث يكون ضمن الأعضاء من يتمتع بالخبرة الفنية اللازمة والحرص على عدم تكرار أسماء أعضاء الهيئات الشرعية في أكثر من عدد معين من الشركات وإيجاد نوع من التعاون بين أعضاء الهيئات الشرعية في العالم الإسلامي.

● **ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:**

بالإضافة إلى ما ورد في أهمية الدراسة فإن هذه الدراسة تتميز عن غيرها من الدراسات السابقة بتركيزها على مدى تطبيق إجراءات الالتزام بالتدقيق الشرعي لعمليات التأمين التكافلي بشركات التأمين الليبية وعلى الصعوبات التي قد تواجه هذه الشركات لتطبيق إجراءات الالتزام بالتدقيق الشرعي بالإضافة إلى أن الدراسة الحالية استخدمت عينة مكونة من العاملين بالإدارات وأقسام التدقيق الشرعي وهيئة الرقابة الشرعية لأربع شركات تأمين ليبية في نطاق مدينة طرابلس.

■ **الجانب النظري:**

● **أولاً: التدقيق الشرعي في شركات التأمين الإسلامي:**

يجب أن يكون المدقق الشرعي على فهم كامل لكل عنصر من عناصر الرقابة الشرعية الداخلية الخمسة، وهي: بيئة الرقابة، وعملية تقييم المخاطر للشركة، ونظام المعلومات،

وأنشطة الرقابة، ومتابعة عناصر الرقابة، (IFAC, ISA 315.14 - 24, 2010). وذلك بغض النظر عما إذا كان سيقوم باختبار فعالية عمل أنظمة الرقابة أم لا، حيث يتمكن المدقق الشرعي من الآتي:

- تقييم تصميم عنصر الرقابة: أي تقييم ما إذا كان عنصر الرقابة فردياً أو مجتمعاً مع عناصر رقابة أخرى، قادرا على منع أو اكتشاف أو تصحيح المخالفات الشرعية الجوهرية بشكل فعال.
- تقييم تنفيذ عنصر الرقابة: أي هل عنصر الرقابة موجود فعلاً وتستخدمه الشركة أم لا؟.

تشمل الإجراءات التي ينفذها المدقق لتقييم التصميم مزيجاً من الاستفسارات من الموظفين المناسبين، وملاحظة عمليات الشركة، وفحص الوثائق ذات الصلة، أما تقييم التنفيذ فيتم من خلال أخذ عينة واحدة أو عينتين لمتابعة سير العمل (Walk through) ومعرفة هل تستخدم الشركة عنصر الرقابة فعلاً أم لا؟.

ولا يكفي أن يكون المدقق على دراية كافية بالرقابة الشرعية الداخلية، بل يجب عليه توثيق تلك الدراية والنتائج التي توصل إليها، وتعتبر الطرق التالية من أكثر الطرق شيوعاً لتوثيق الرقابة الشرعية الداخلية:

- أسلوب التقرير الوصفي: يتم إعداد تقرير مكتوب لنشاط معين أو لدورة عمليات محددة.
- أسلوب خرائط التدفق: تمثل خرائط التدفق رسماً بيانياً بالرموز لنشاط معين أو لدورة عمليات محددة.
- أسلوب قوائم الاستقصاء: يتم ذلك من خلال إعداد قائمة أسئلة تغطي نشاطا معينا أو دورة عمليات محددة، وتكون الإجابة عليها بنعم أو لا.

وأياً كانت طريقة التوثيق المتبعة، فإنها يجب أن تتضمن توثيق ما يأتي:

- كيفية نشأة كل عملية، والشخص المخول بذلك.
- كيفية تسجيل العملية ومن هو الشخص المسؤول عن ذلك. ومن يقوم بالمراجعة.
- تحديد طبيعة عنصر الرقابة (يدوي أم آلي).
- تحديد توقيت عنصر الرقابة (يومي، أسبوعي، شهري، سنوي، ...). فمثلاً هل تتم مراجعة تسجيل العمليات من قبل موظف آخر بشكل يومي أم أسبوعي أم شهري .. الخ؟.

وكنتيجة لتقييم تصميم وتنفيذ عناصر الرقابة فإننا سنحصل على نتيجة مفادها أن تصميم عنصر الرقابة ملائم وأنه يتم تنفيذه أم لا، وإذا كانت نتيجة التقييم أن التصميم ملائم وأن عنصر الرقابة موجود ويتم تنفيذه فإنه يمكن للمدقق إجراء اختبارات فعالية عمل أنظمة الرقابة (TOE) من أجل الحصول على أدلة التدقيق الكافية والمناسبة. أما إذا كانت نتيجة التقييم أن التصميم غير ملائم أو أن عنصر الرقابة غير موجود ولا يتم تنفيذه فإنه لا يمكن للمدقق إجراء اختبارات فعالية عمل أنظمة الرقابة (TOE) بحال من الأحوال، وعند ذلك يجب إبلاغ نقاط الضعف الجوهرية في الرقابة الشرعية الداخلية إلى المستويات المناسبة من الإدارة. بالإضافة لذلك فإنه ينتج عن تقييم تصميم وتنفيذ عناصر الرقابة تقدير "مخاطرة الرقابة Control Risk" وتحديد مستواها إما "مرتفع" أو "منخفض".

وبصفة عامة يجب أن يتسم تصميم الرقابة الشرعية الداخلية في شركات التأمين بما يأتي:

- وجود المعلومات: النظام الأساسي، الصلاحيات والسياسات والإجراءات.
- كفاية المعلومات: ويعني أن تحدد المعلومات بوضوح هوية الشركة، واستقلال حساب المشتركين (حملة الوثائق) عن حساب المساهمين، وتنظيم علاقة إدارة التأمين، واستثمار أموال حساب المشتركين، وقواعد التصرف بالفائض التأميني.

- **كفاءة المعلومات:** وتعني أن يكون تصميم الإجراءات المتعلقة بالمهام والعلاقات الرئيسية قادراً على منع أو اكتشاف أو تصحيح المخالفات الشرعية الجوهرية بشكل فعال.

وينتج عن فهم نشاطات شركة التأمين الإسلامي، وفهم الرقابة الشرعية الداخلية تقييم مخاطر المخالفات الشرعية المحتملة. ومن أهم مخاطر المخالفات الشرعية المحتملة في شركات التأمين الإسلامي ما يأتي (مشعل وحجل، 2018):

1 - وجود وثائق واتفاقيات مدرجة في النظام غير مجازة من هيئة الرقابة الشرعية.

2 - وجود وثائق واتفاقيات مجازة من هيئة الرقابة الشرعية غير مدرجة في النظام.

3 - عدم وجود قائمة معتمدة بالأغراض المحرمة.

4 - عدم فصل حسابات المشتركين (حملة الوثائق) عن حسابات الشركة.

5 - وجود إجراءات تسمح أن تحصل الشركة على حصة من الفائض.

6 - وجود إجراءات تسمح بالتأمين على أخطار مؤكدة الوقوع، أو تتعلق بمحض إرادة المشترك، أو تتعلق بمحرم.

7 - عدم وجود إجراءات لتنظيم العلاقة بين الشركة وبين المشتركين (حملة الوثائق) على أساس عقد الوكالة فيما يتعلق بإدارة عمليات التأمين.

8 - عدم وجود إجراءات لتنظيم العلاقة بين الشركة وبين المشتركين (حملة الوثائق) على أساس عقد الوكالة أو عقد المضاربة فيما يتعلق باستثمار أموال المشتركين (حملة الوثائق).

9 - عدم وجود إجراءات للتأكد من أن الشركة تتحمل المصروفات الخاصة بتأسيس الشركة، وجميع المصروفات التي تخصها، أو تخص استثمار أموالها.

10 - عدم وجود إجراءات للتأكد من أن الاحتياطي القانوني للشركة المساهمة يقتطع من أموال المساهمين ويكون من حقوقهم، وكذلك كل ما يجب اقتطاعه مما يتعلق برأس المال.

11 - عدم وجود إجراءات للتأكد من أن الشركة لا تقوم بدفع فوائد لشركات إعادة التأمين التقليدية عن المخصصات الفنية المحتجزة.

12 - عدم وجود إجراءات للتأكد من أن أقساط إعادة التأمين والتعويضات من شركة الإعادة يختص بها حساب المشتركين.

13 - عدم موافقة هيئة الرقابة الشرعية للشركة على اتفاقيات إعادة التأمين.

14 - عدم وجود إجراءات تحدد دور هيئة الرقابة الشرعية في حماية مصالح المشتركين، وتمثيلهم أمام شركة الإدارة.

15 - عدم وجود إجراءات محددة للإفصاح في التقرير السنوي عن العناصر السابقة.

● **ثانياً: إجراءات التدقيق في شركات التأمين الإسلامي:**

تتمثل إجراءات التدقيق (Audit Procedures) في تعليمات محددة توضح أدلة التدقيق (Evidences Audit) التي يجب الحصول عليها أثناء عملية التدقيق، ويوجد نوعان من إجراءات التدقيق:

أ- اختبار أنظمة الرقابة:

اختبار أنظمة الرقابة (Test of Control) هو إجراء تدقيق مصمم لتقييم الفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة (TOE) في منع المخالفات الشرعية الجوهرية أو الكشف عنها وتصحيحها.

على الرغم من أن اختبار فعالية عمل أنظمة الرقابة يختلف عن الحصول على فهم لتصميم وتنفيذ أنظمة الرقابة وتقييمهما، إلا إنه يتم استخدام نفس أنواع إجراءات التدقيق، لذلك قد يقرر المدقق اختبار فعالية عمل أنظمة الرقابة في نفس الوقت الذي يتم فيه تقييم تصميمها ومتابعة تنفيذها.

قد يصمم المدقق اختبار أنظمة الرقابة يتم أداؤه في نفس وقت أداء اختبار التفاصيل في نفس المعاملة. ورغم أن الغرض من اختبار أنظمة الرقابة يختلف عن غرض اختبار التفاصيل، إلا إنه قد يتم إنجاز كلا الاختبارين في نفس الوقت من خلال أدائهما في نفس المعاملة، وهو يعرف أيضاً بـ"اختبار مزدوج الغرض Dual - purpose Test".

ب- اختبارات التفاصيل:

اختبارات التفاصيل هو إجراء تدقيق مصمم للتأكد من أن المعلومات المتوفرة عن أنشطة الشركة ومنتجاتها معدة طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية المعتمدة.

وهناك عدة إجراءات تدقيق يمكن للمدقق استخدامها عند تدقيق شركات التأمين الإسلامي، ومن أهم هذه الإجراءات ما يلي: (مشعل وحجل، 2018)

1 - التأكد من أن الوثائق والاتفاقيات المدرجة في النظام مجازة من الهيئة الشرعية.

2 - التأكد من أن الوثائق والاتفاقيات المجازة من الهيئة الشرعية قد تم إدراجها في النظام.

3 - التأكد من أن الإجراءات تمنع التأمين لغرض محرم.

4 - التأكد من أنه تم فصل حسابات المشتركين (حملة الوثائق) عن حسابات الشركة.

5 - التأكد من أن الشركة لم تحصل على أي حصة من الفائض.

6 - التأكد من أن الخطر المؤمن منه محتمل الوقوع، وليس متعلقاً بمحض إرادة المشترك، وأنه غير متعلق بمحرم.

7 - التأكد من أنه تم تنظيم العلاقة بين الشركة وبين المشتركين (حملة الوثائق) على أساس عقد الوكالة فيما يتعلق بإدارة عمليات التأمين.

8 - التأكد من أنه تم تنظيم العلاقة بين الشركة وبين المشتركين (حملة الوثائق) على أساس عقد الوكالة أو عقد المضاربة فيما يتعلق باستثمار أموال المشتركين (حملة الوثائق).

9 - التأكد من أن الشركة تتحمل المصروفات الخاصة بتأسيس الشركة، وجميع المصروفات التي تخصها، أو تخص استثمار أموالها.

10 - التأكد من أن الاحتياطي القانوني للشركة المساهمة يقتطع من أموال المساهمين ويكون من حقوقهم، وكذلك كل ما يجب اقتطاعه مما يتعلق برأس المال.

11 - التأكد من أن الشركة لا تقوم بدفع فوائد لشركات إعادة التأمين التقليدية عن المخصصات الفنية المحتجزة.

12 - التأكد من أن أقساط إعادة التأمين والتعويضات من شركة الإعادة يختص به حساب المشتركين.

13 - التأكد من موافقة هيئة الرقابة الشرعية للشركة على اتفاقيات إعادة التأمين.

الدراسة الميدانية: منهجية البحث:

1 - **حدود ونطاق البحث:** هناك نوعان من الحدود لهذا البحث هي:

حدود موضوعية: تركز هذه الدراسة على تطبيق إجراءات الالتزام بالتدقيق الشرعي الداخلي لنشاط التأمين التكافلي بشركات التأمين الليبية.

حدود مكانية: أمكانية الوصول إلى عدد (4) شركات تأمين هي: (شركة ليبيا للتأمين، شركة التكافل للتأمين، شركة الصحاري للتأمين، شركة القافلة للتأمين)، وذلك داخل نطاق مدينة طرابلس.

2 - **مجتمع البحث وعينة البحث:**

تتمثل مفردات مجتمع البحث في العاملين بهيئة الرقابة الشرعية وإدارة التدقيق الشرعي بنشاط التأمين التكافلي، أما عينة الدراسة فكانت عينة عشوائية من العاملين بهذه الإدارات بشركات التأمين التكافلي العاملة بمدينة طرابلس، وهي: (شركة ليبيا للتأمين، شركة التكافل للتأمين، شركة الصحاري للتأمين، شركة القافلة للتأمين)، وتم

توزيع عدد (52) استبانة، حيث بلغت نسبة الردود 67 ٪ [1]، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (1) توصيف عينة البحث

اسم الشركة	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات الجاهزة للتحليل	الفاقد	النسبة المئوية
شركة ليبيا للتأمين	15	9	6	٪ 60
شركة الصحاري للتأمين	10	8	2	٪ 80
شركة التكافل للتأمين	12	9	3	٪ 75
شركة القافلة للتأمين	15	9	6	٪ 60
الإجمالي	52	35	17	٪ 67

4 - **الأسلوب الإحصائي المستخدم:** اعتمد هذا البحث على الأسلوب الإحصائي لتحليل البيانات التي تضمنتها الاستبانة المصممة لهذه الدراسة من خلال برنامج إحصائي من خدمة البرمجيات الواردة في (SPSS) وذلك باستخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

وقد استخدم هذا الاختبار للتأكد من الصدق والاتساق الداخلي لأداة الدراسة .

2 - **أساليب الإحصاء الوصفي:** Descriptive Analysis

وقد استخدمت هذه الأساليب لاحتساب تكرارات العدد والنسبة .

3 - **أساليب التحليل الاستدلالي:** Inferential Analysis

وقد استخدم اختبار T للفرضيات باستخدام اختبار(t) One Sample T - Test.

1 سيطرت أكبر شركتين وهما شركة ليبيا للتأمين وشركة التكافل للتأمين على أكثر من 60 ٪ من أصول قطاع التأمين بحلول سنة 2018 م (تقرير البنك الدولي، فبراير 2020).

5 - **أدوات البحث:** لقد تم تصميم الاستبانة من ثلاثة أجزاء هي: الجزء الأول يتضمن معلومات عامة عن المشاركين، والجزء الثاني يتضمن مدى تطبيق إجراءات الالتزام بالتدقيق الشرعي لعمليات التأمين الإسلامي بفروع التأمين التكافلي للتأكد من مدى توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية، الجزء الثالث يتضمن الصعوبات التي تواجه هذه الشركات لتطبيق هذه الإجراءات، وقد تم إعطاء الإجابات (موافق بشدة - موافق - محايد -لا أوافق - لا أوافق بشدة) الدرجات (5 - 4 - 3 - 2 - 1) على التوالي.

التحليل الإحصائي لفرضيات البحث:

1 - **اختبار معاملات الارتباط:**

لقد تم حساب الاتساق الداخلي للاستبانة بحساب معاملات الارتباط بين كل فرضية من فرضيات البحث والمعدل الكلي للفرضية وقد كانت معاملات الارتباط دالة عند مستوى معنوية (0.05)، وبذلك تعتبر الاستبانة صادقة لما وضعت من أجله، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (2) معاملات الارتباط بين كل فرضية والدرجة الكلية للفرضيات الرئيسية

ت	العبارات	معامل ارتباطها بالدرجة الكلية	مستوى الدلالة
1	تطبق شركات التأمين الليبية إجراءات الالتزام بالتدقيق الشرعي لعمليات التأمين الإسلامي بفروع التأمين التكافلي.	0.529	0.001
2	توجد صعوبات تواجه شركات التأمين الليبية لتطبيق إجراءات الالتزام بالتدقيق الشرعي لعمليات التأمين الإسلامي.	0.889	0.000

* دال عند مستوى معنوية 0.05

2 - اختبار معامل ألفا كرونباخ:

كما تم حساب معامل ثبات الاستبانة من خلال استخدام طريقة معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's alpha) حيث يتضح من نتائج الجدول التالي أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة لجميع المتغيرات وتتراوح بين (*0.915 - 0.859*)، وكذلك قيمة ألفا لجميع المتغيرات *0.871*، وهي قيمة ثبات جيدة في العرف الإحصائي، حيث يوصي (Hair ،2009) بأن مستوى الموثوقية لمعامل ألفا كرونباخ هو *0.600* وأكثر.

جدول رقم (3) قيم معامل الثبات (للاتساق الداخلي) لكل متغير من متغيرات الدراسة

رمز المتغير	اسم المتغير	معامل الثبات ٪
D1	تطبق شركات التأمين الليبية إجراءات الالتزام بالتدقيق الشرعي لعمليات التأمين الإسلامي بفروع التأمين التكافلي.	0.915
D2	توجد صعوبات تواجه شركات التأمين الليبية لتطبيق إجراءات الالتزام بالتدقيق الشرعي لعمليات التأمين الإسلامي.	0.859
	الكلي	0.871

3 - اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف - سمرنوف) (Sample K - S - 1) :

يعرض اختبار (كولمجروف - سمرنوف) ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا؟، وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات، لأن معظم الاختبارات العلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا.

جدول رقم (4) يوضح اختبار التوزيع الطبيعي (Sample Kolmogorov - Smirnov - 1)

ت	المحاور	عدد الفقرات	Z	قيمة مستوى الدلالة
1	تطبق شركات التأمين الليبية إجراءات الالتزام بالتدقيق الشرعي لعمليات التأمين الإسلامي بفروع التأمين التكافلي.	18	0.102	0.200c
2	توجد صعوبات تواجه شركات التأمين الليبية لتطبيق إجراءات الالتزام بالتدقيق الشرعي لعمليات التأمين الإسلامي.	6	0.138	0.090c
جميع المحاور		24		

يوضح الجدول رقم (4) نتائج الاختبار، حيث إن قيمة مستوى الدلالة للمحور الأول 0.200 والمحور الثاني0.090 ، وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

4 - خصائص عينة البحث: للتعرف على خصائص عينة البحث يمكن إيجازها فيما يلي:

أ - **الوظيفة:** يبين الجدول التالي النتائج الخاصة بالوظيفة، حيث تبيّن أن نسبة موظف بإدارة التدقيق الشرعي بلغت 45.7 ٪ وهي أعلى نسبة تليها نسبتي موظف بقسم المراجعة، ومدير إدارة التدقيق الشرعي حيث بلغت17.1 ٪ ، أما فيما يخص رئيس قسم المراجعة فكانت النسبة 11.5 ٪ ، في حين بلغت نسبة مساهمة عضو هيئة الرقابة الشرعية 8.6 ٪ ، ويلاحظ من النسب السابقة أن المشاركين في الدراسة هم ممن يشغلون مراكز وظيفية لها علاقة بمشكلة البحث.

الجدول رقم (4) التوزيع التكراري للمشاركين حسب الوظيفة

الوظيفة	العدد	النسبة ٪
عضو هيئة الرقابة الشرعية	3	8.6
مدير إدارة التدقيق الشرعي	4	11.4
رئيس قسم المراجعة	4	11.4
موظف بقسم المراجعة	8	22.9
موظف بإدارة التدقيق الشرعي	16	45.7
	35	100.0

ب - المؤهل العلمي: يبين الجدول التالي النتائج الخاصة بالمؤهل العلمي، حيث تبيّن أن نسبة الحاصلين على مؤهل البكالوريوس بلغت 54.3 ٪ ، وهي أعلى نسبة، في حين بلغت نسبة الحاصلين على مؤهل الدبلوم العالي تجاري 20 ٪ ، أما مؤهل الماجستير فكانت النسبة 5.7 ٪ ، أما فيما يخص حملة الدبلوم المتوسط تجاري فكانت النسبة 8.6 ٪ ، وحملة الثانوية التخصصية 11.4 ٪ ، وبشكل عام يلاحظ المستوى العلمي العالي للمشاركين، حيث وصلت نسبة الحاصلين على مؤهل جامعي فما فوق 60 ٪ من عينة الدراسة، وهذا مؤشر على توافر المؤهلات العلمية داخل شركات التأمين التكافلي.

الجدول رقم (5) التوزيع التكراري للمشاركين حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة ٪
ماجستير	2	5.7
بكالوريوس	19	54.3

المؤهل العلمي	العدد	النسبة ٪
دبلوم عالٍ تجاري	7	20.0
دبلوم متوسط تجاري	3	8.6
ثانوية تخصصية	4	11.4
المجموع	35	100.0

ج - **التخصص:** يبين الجدول التالي النتائج الخاصة بالتخصص، حيث يتبين أن أعلى نسبة كانت نسبة تخصص الإدارة 31.4 ٪ ، تليها تخصص المحاسبة حيث بلغت28.6 ٪ ، في حين بلغت نسبة تخصص التخطيط المالي 28.5 ٪ ، أما نسبة التمويل والمصارف فكانت 5.7 ٪ ، وبلغت نسبتي الصيرفة الإسلامية، ونسبة تخصص الاقتصاد 2.9 ٪ ، وهي أقل نسبة في التخصصات، حيث يتضح أن تخصص المحاسبة والصيرفة الإسلامية لا تتعدى نسبة 32 ٪ ، وهذا يعطي مؤشراً على نقص كفاءة المدققين الشرعيين والسبب يرجع إلى حداثة نشأة الصيرفة الإسلامية في قطاع التأمين التكافلي.

الجدول رقم (6) التوزيع التكراري للمشاركين حسب التخصص

التخصص	العدد	النسبة ٪
محاسبة	10	28.6
إدارة	11	31.4
اقتصاد	1	2.9
تمويل ومصارف	2	5.7
صيرفة إسلامية	1	2.9
تخطيط مالي	10	28.5
المجموع	35	100.0

د - سنوات الخبرة: يبين الجدول التالي النتائج الخاصة بسنوات الخبرة، حيث يتبين أن نسبة الفئة الأكثر من 15 سنة هي النسبة الأكبر بين الفئات حيث بلغت 40 ٪ ، تليها نسبة الفئة أكثر من 10 سنوات إلى 15 سنة بنسبة 34.3 ٪ ، تليها الفئة من 5 إلى 10 سنوات بلغت نسبتها 20 ٪ ، أما فئة الأقل من 5 سنوات فكانت الأقل بين الفئات حيث بلغت 5.7 ٪ .

الجدول رقم (7) التوزيع التكراري للمشاركين حسب مدة الخدمة

مدة الخدمة	العدد	النسبة ٪
أقل من 5 سنوات	2	5.7
من 5 إلى 10 سنوات	7	20.0
أكثر من 10 سنوات إلى 15 سنة	12	34.3
15 سنة فأكثر	14	40.0
المجموع	35	100.0

هـ - تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، حسب مقياس ليكرت الخماسي، ولتحديد طول فترة مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة، تم حساب المدى (5 - 1=4) ثم تقسيمه على عدد فترات المقياس الخمس للحصول على طول الفقرة أي (5/4=0.8)، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى للفترة الأولى وهكذا وجدول رقم (9) يوضح أطوال الفترات كما يلي:

الجدول رقم (9) مقياس ليكرت الخماسي

الفترة (متوسط الفقرة)	1 - 1.80	1.81 - 2.60	2.61 - 3.40	3.41 - 4.20	4.21 - 5
التقدير	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5
الوزن النسبي	٪ 20 - ٪ 36	٪ 36 - ٪ 52	٪ 52 - ٪ 68	٪ 68 - ٪ 84	٪ 84 - ٪ 100

● **تحليل فقرات البحث:**

تم استخدام اختبار Tللعينة الواحدة (One Sample T test)لتحليل فقرات الاستبانة، وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمةt الجدولية والتي تساوي 2.01 (أو مستوى الدلالة أقل من 0.05 والوزن النسبي أكبر من 60 ٪)، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة tالمحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية والتي تساوي - 2.01(أو مستوى الدلالة أقل من 0.05 والوزن النسبي أصغر من 60 ٪) وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة إذا كان مستوى الدلالة لها أكبر من 0.05 .

1 - الفرضية الأولى: تطبق شركات التأمين الليبية إجراءات الالتزام بالتدقيق الشرعي لعمليات التأمين الإسلامي بفروع التأمين التكافلي.

تم استخدام اختبار Tللعينة الواحدة، وتم استخدام المتوسط الحسابي والوزن النسبي من متوسط مجتمع البحث، لمعرفة إجابات المبحوثين وكانت النتائج وفق ما هو موضح بالجدول التالي:

الجدول رقم (10) يوضح المتوسط الحسابي والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة البحث للفرضية الأولى

ت	الفقرة		درجة الموافقة					الوسط الحسابي	الوزن النسبي	أقيمة	مستوى المعنوية	النتيجة
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة					
1	يتم التأكد من أن الوثائق والاتفاقيات المدرجة في النظام مجازة من الهيئة الشرعية.	ت	16	16	3	0	0	4.37	87.4	12.56	.000	موافق بشدة
		٪	45.7	45.7	8.6	0	0					
2	يتم التأكد من أن الوثائق والاتفاقيات المجازة من الهيئة الشرعية قد تم إدراجها في النظام.	ت	16	18	1	0	0	4.43	88.6	12.56	.000	موافق بشدة
		٪	45.7	51.4	2.9	0	0					
3	يتم التأكد من أن الإجراءات تمنع التأمين لغرض محرم.	ت	20	10	3	2	0	4.37	87.4	9.248	.000	موافق بشدة
		٪	57.1	28.6	8.6	5.7	0					

ت	الفقرة		درجة الموافقة					الوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة	مستوى المعنوية	النتيجة
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة					
4	يتم التأكد من أنه تم فصل حسابات المشتركين (حملة الوثائق) عن حسابات الشركة.	ت	18	10	6	1	0	4.29	85.8	8.845	.000	موافق بشدة
		٪	51.4	28.6	17.1	2.9	0					
5	يتم التأكد من أن الشركة لم تحصل على أي حصة من الفائض.	ت	13	12	9	1	0	4.06	81.2	8.845	.000	موافق
		٪	37.1	34.3	25.7	2.9	0					
6	يتم التأكد من أن الخطر المؤمن منه محتمل الوقوع، وليس متعلقاً بمحض إرادة المشترك، وأنه غير متعلق بمحرم	ت	10	20	3	2	0	4.09	81.8	8.223	.000	موافق
		٪	28.6	57.1	8.6	5.7	0					

ت	الفقرة		درجة الموافقة					الوسط الحسابي	الوزن النسبي	أقيمة	مستوى المعنوية	النتيجة
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة					
7	يتم التأكد من أنه تم تنظيم العلاقة بين الشركة وبين المشتركين (حملة الوثائق) على أساس عقد الوكالة فيما يتعلق بإدارة عمليات التأمين.	ت	11	20	3	1	0	4.17	83.4	8.223	.000	موافق
		٪	31.4	57.1	8.6	2.9	0					
8	يتم التأكد من أنه تم تنظيم العلاقة بين الشركة وبين المشتركين (حملة الوثائق) على أساس عقد الوكالة أو عقد المضاربة فيما يتعلق باستثمار أموال المشتركين (حملة الوثائق).	ت	7	18	9	1	0	3.89	77.8	6.912	.000	موافق
		٪	20.0	51.4	25.7	2.9	0					

ت	الفقرة		درجة الموافقة					الوسط الحسابي	الوزن النسبي	أهمية	مستوى المعنوية	النتيجة
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة					
9	يتم التأكد من أن الشركة تتحمل المصروفات الخاصة بتأسيس الشركة، وجميع المصروفات التي تخصها، أو تخص استثمار أموالها.	ت	14	14	5	2	0	4.14	82.8	7.690	.000	موافق
		٪	40	40	14.3	5.7	0					
10	يتم التأكد من أن الاحتياطي القانوني للشركة المساهمة يقتطع من أموال المساهمين ويكون من حقوقهم، وكذلك كل ما يجب اقتطاعه مما يتعلق برأس المال.	ت	8	15	7	5	0	3.74	74.8	7.690	.000	موافق
		٪	22.9	42.9	20	14.3	0					

ت	الفقرة		درجة الموافقة					الوسط الحسابي	الوزن النسبي	أقيمة	مستوى المعنوية	النتيجة
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة					
11	يتم التأكد من أن الشركة لا تقوم بدفع فوائد لشركات إعادة التأمين التقليدية عن المخصصات الفنية المحتجزة.	ت	11	12	8	3	1	3.83	76.6	4.579	.000	موافق
		٪	31.4	34.3	22.9	8.6	2.9					
12	يتم التأكد من أن أقساط إعادة التأمين والتعويضات من شركة الإعادة يختص به حساب المشتركين.	ت	8	18	7	2	0	3.91	78.2	6.614	.000	موافق
		٪	22.9	51.4	20	5.7	0					
13	يتم التأكد من موافقة هيئة الرقابة الشرعية للشركة على اتفاقيات إعادة التأمين.	ت	14	15	5	1	0	4.20	84	8.907	.000	موافق
		٪	40	42.9	14.3	2.9	0					

ت	الفقرة		درجة الموافقة					الوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة	مستوى المعنوية	النتيجة
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة					
14	يتم إبلاغ المخالفات الشرعية الجوهرية للمكلفين بالرقابة (هيئة الرقابة الشرعية).	ت	8	20	6	1	0	4.00	80	8.131	.000	موافق
		٪	22.9	57.1	17.1	2.9	0					
15	تقوم الإدارة بتصحيح التطبيق لمعالجة المخالفات حسب توصية المدقق.	ت	9	20	6	0	0	4.09	81.8	9.754	.000	موافق
		٪	25.7	57.1	17.1	0	0					
16	تقوم الإدارة تجنيب الأثر المالي إن وجد لمعالجة المخالفات حسب توصية المدقق.	ت	9	13	12	1	0	3.86	77.2	6.000	.000	موافق
		٪	25.7	37.1	34.3	2.9	0					

ت	الفقرة		درجة الموافقة					الوسط الحسابي	الوزن النسبي	أقيمة	مستوى المعنوية	النتيجة
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة					
17	تقوم الإدارة بالتنبيه بعدم التكرار لمعالجة المخالفات حسب توصية المدقق.	ت	10	14	9	2	0	3.91	78.2	6.099	.000	موافق
		٪	28.6	40	25.7	5.7	0					
18	يتم إبلاغ المخالفات الشرعية الجوهرية في تقرير المدقق الشرعي للجمعية العمومية.	ت	8	21	3	3	0	3.97	79.4	6.992	.000	موافق
		٪	22.9	60	8.6	8.6	0					

ومن الجدول أعلاه نلاحظ أن الفقرة2 (التأكد من أن الوثائق والاتفاقيات المجازة من الهيئة الشرعية قد تم إدراجها في النظام)، جاءت في المرتبة الأولى وكانت نسبة الإجابة مرتفعة في فئة (موافق بشدة وموافق) وتساوي (97.1 ٪)، وأن متوسط إجابات أفراد عينة البحث يساوي (4.43)، وأن الوزن النسبي كان (88.6) ومستوى دلالة (0.000)، وتكون آراء العينة في هذه الفقرة أنه يتم التأكد من أن الوثائق والاتفاقيات المجازة من الهيئة الشرعية قد تم إدراجها في النظام.

وأتت باقي الفقرات بنسب إجابات متقاربة في فئة (موافق بشدة وموافق) وأن متوسط

إجابات أفراد عينة البحث ما بين 4.2 - 3.7 وأن الوزن النسبي كان ما بين (84 ٪ 74.8 ٪)، ومستوى دلالة (0.000)، وبصفة عامة يتبين ان المتوسط الحسابي لجميع الفقرات تساوي (4.0730)، والوزن النسبي (81.46 ٪) وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد (60 ٪) عند مستوى الدلالة تساوي (0.000) وهي أقل من (0.05)، مما يدل على أن مجتمع البحث موافقون على محتوى هذه العبارات، أي يؤيدون قبول الفرضية الرئيسية الأولى **مما يدل على أن شركات التأمين الليبية تطبق إجراءات الالتزام بالتدقيق الشرعي لعمليات التأمين الإسلامي بفروع التأمين التكافلي .**

الفرضية الثانية: توجد صعوبات تواجه شركات التأمين الليبية لتطبيق إجراءات الالتزام بالتدقيق الشرعي لعمليات التأمين الإسلامي.

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة، وتم استخدام المتوسط الحسابي والوزن النسبي من متوسط مجتمع البحث، لمعرفة إجابات المبحوثين وكانت النتائج وفق ما هو موضح بالجدول التالي:

الجدول رقم (11) يوضح المتوسط الحسابي والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة البحث للفرضية الثانية

ت	الفقرة		درجة الموافقة					الوسط الحسابي	الوزن النسبي	t قيمة	مستوى المعنوية	النتيجة
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة					
1	عدم اهتمام إدارة الشركة بضرورة تطبيق إجراءات الالتزام بالتدقيق الشرعي لنشاط التأمين التكافلي بالفرع	ت	3	7	6	16	3	2.74	54.8	- 1.327	.193	محايد
		٪	8.6	20	17.1	45.7	8.6					

ت	الفقرة		درجة الموافقة					الوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى المعنوية	النتيجة
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة					
2	عدم قيام الشركة بعقد دورات تدريبية كافية للموظفين المعنيين بنشاط التأمين التكافلي بالفرع.	ت	9	6	6	9	5	3.14	62.8	0.588	.561	محايد
		٪	25.7	17.1	17.1	25.7	14.3					
3	وجود مشكلات في تطبيق عمليات التأمين التكافلي من قبل الفرع	ت	6	6	6	12	5	2.89	57.8	-0.503	.619	محايد
		٪	17.1	17.1	17.1	34.3	14.3					
4	عدم توافر المهارات المالية والمحاسبية والفنية والفقهية المناسبة للمدققين الشرعيين في الفرع	ت	7	9	7	8	4	3.20	64	0.894	.378	محايد
		٪	20	25.7	20	22.9	11.4					
5	عدم وجود تعاون بين أعضاء الهيئة الشرعية والمدققين الشرعيين في الفرع	ت	4	7	8	13	3	2.89	57.8	-0.572	.571	محايد
		٪	11.4	20	22.9	37.1	8.6					

ت	الفقرة		درجة الموافقة					الوسط الحسابي	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى المعنوية	النتيجة
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة					
6	عدم وجود قوانين وتشريعات ملزمة بتطبيق إجراءات التدقيق الشرعي من قبل جهة إشرافية خارجية مثل اللجنة العليا للرقابة الشرعية على شركات التأمين التكافلي ومصرف ليبيا المركزي ونقابة المحاسبين والمراجعين وسوق الأوراق المالية وغيرها	ت	5	6	14	8	2	3.11	62.2	0.612	.545	محايد
		٪	14.3	17.1	40	22.9	5.7					

الجدول رقم (11) يبين إجابات أفراد عينة البحث حول المحور الأول توجد صعوبات تواجه شركات التأمين الليبية لتطبيق إجراءات الالتزام بالتدقيق الشرعي لعمليات التأمين الإسلامي. من الجدول نلاحظ أنه وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات تساوي (2.9952)، والوزن النسبي (59.9)، وهو أقل من الوزن النسبي المحايد (60 ٪)، وقيمة t المحسوبة تساوي (- 0.029) ومستوى الدلالة (0.545)، وهي أكبر من (0.05)، مما يدل على أن افراد العينة محايدون بالنسبة لمحتوى هذه العبارات.

■ **تحليل فرضيات الدراسة:**

للتحقق من فرضيات الدراسة قامت الباحثتان باختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية لنتائج أفراد العينة، حيث تم استخدام اختبارT للعينة الواحدة (one sample t– test)

لدلالة الإحصائية عند مستوى معنوية (0.05).

1 - **الفرضية الأولى:**

ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية لنتائج أفراد العينة تم استخدام (T) لدلالة الإحصائية عند مستوى معنوية (0.05) للفرضية الأولى، كما في الجدول رقم (12):

جدول رقم (12) يوضح نتائج اختبار (T) للتعرف على دلالة الفروق للإجابات على فقرات الفرضية الأولى

عدد الأفراد N	الوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation	قيمة T	درجة الحرية Df	القيمة الاحتمالية .Asymp Sig	مستوي الدلالة Level	النتيجة
35	4.0730	0.52199	12.161	34	0.000	0.05	موافق

نلاحظ من الجدول رقم (12) أن قيمة الوسط الحسابي (4.0730)، كما بلغت قيمة الانحراف المعياري (0.52199)، وأن قيمة (T) بلغت (12.161) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية (1.69) وأن القيمة الاحتمالية لها (0.000) وهذه القيمة أقل من مستوى الدالة (0.05) وهذا يعني وجود دلالة إحصائية، وبناء على نتائج الجدول أعلاه فإننا نقبل الفرضية التي تنص على **أنه تطبق شركات التأمين الليبية إجراءات الالتزام بالتدقيق الشرعي لعمليات التأمين الإسلامي بفروع التأمين التكافلي.**

الفرضية الثانية: توجد صعوبات تواجه شركات التأمين الليبية لتطبيق إجراءات الالتزام بالتدقيق الشرعي لعمليات التأمين الإسلامي.

ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية لنتائج أفراد العينة، تم استخدام اختبار (T) للدلالة الإحصائية عند مستوى معنوية (0.05) للفرضية الثانية، كما في الجدول رقم (13):

جدول رقم (13) يوضح نتائج اختبار (T) للتعرف على دلالة الفروق للإجابات على فقرات الفرضية الثانية:

عدد الأفراد N	الوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation	قيمة T	درجة الحرية Df	القيمة الاحتمالية Asymp. Sig	مستوي الدلالة Level	النتيجة
35	2.9952	0.96718	0.029-	34	0.977	0.05	محايد

نلاحظ من الجدول رقم (13) أن قيمة الوسط الحسابي (2.9952)، كما بلغت قيمة الانحراف المعياري (0.96718)، وأن قيمة (T) بلغت (- 0.029) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (1.69) وأن القيمة الاحتمالية لها (0.977) وهذه القيمة أكبر من مستوى الدالة (0.05) وهذا يعني أنه لا يوجد دلالة إحصائية، وبناء على نتائج الجدول أعلاه فإن **النتائج كانت محايدة بالنسبة للفرضية.**

■ **النتائج:**

مما سبق يستنتج الآتي:

1 - إدارة الشركات المشاركة تطبق إجراءات الالتزام بالتدقيق الشرعي لعمليات التأمين الإسلامي بفروع التأمين التكافلي، وذلك وفق الترتيب التالي:

2 – التأكد من أن الوثائق والاتفاقيات المجازة من الهيئة الشرعية قد تم إدراجها في النظام جاءت في المرتبة الأولى.

3 – التأكد من أن الوثائق والاتفاقيات المدرجة في النظام مجازة من الهيئة الشرعية،والتأكد من أن الإجراءات تمنع التأمين لغرض محرم، في المرتبة الثانية .

4 – التأكد من أنه تم فصل حسابات المشتركين (حملة الوثائق) عن حسابات الشركة في المرتبة الثالثة، وأتت باقي الإجراءات بشكل متقارب .

5 – كانت آراء الشركات المشاركة بالنسبة للفرضية الثانية توجد صعوبات تواجه

شركات التأمين الليبية لتطبيق إجراءات الالتزام بالتدقيق الشرعي لعمليات التأمين الإسلامي محايدة.

■ **التوصيات:**

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها فإن من أهم التوصيات ما يلي:

1 - قيام الأكاديميين والمهنيين والدارسين في مجال التأمين التكافلي بإجراء المزيد من الدراسات الميدانية في قطاع التأمين، والتدقيق الشرعي لنشاط التأمين التكافلي للتأكد من مدى توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

2 - تفعيل دور اللجنة العليا للرقابة الشرعية على شركات التأمين التكافلي ومصرف ليبيا المركزي ونقابة المحاسبين والمراجعين وغيرها من الجهات الإشرافية والتي تعنى بالتأمين التكافلي في ليبيا، من خلال إصدار التشريعات الملزمة لشركات التأمين بخصوص التدقيق الشرعي لنشاط التأمين التكافلي.

3 - ترى الباحثتان ضرورة إجراء بحوث مستقبلية في مجال التدقيق الشرعي مع الأخذ في الاعتبار استخدام أسلوب جمع بيانات مختلفة عن الدراسة الحالية كدراسة حالة أو تطبيق نموذج بحثي خاص لقياس مدى توفر مقومات التدقيق الشرعي والصعوبات التي تواجهه في شركات التأمين التكافلي أو اختيار عينة بحث مختلفة عن العينة المختارة في البحث الحالي للوصول الى نتائج قد تكون مختلفة.

■ **المراجع**

● **أولا: المراجع العربية:**

أ - الكتب:

1 - الاتحاد الدولي للمحاسبين، إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، طبعة 2010.

2 - هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، (2010)، معايير المحاسبة المالية رقم (12) و(13) و(15) و(19)، المنامة، مملكة البحرين.

3 - هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، (2010)، المعايير الشرعية رقم (26) و(41)، المنامة، مملكة البحرين.

ب - الرسائل الجامعية:

1 - حجل، عامر، (2013)، مسؤولية مراجع الحسابات في ضوء معايير المراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية دراسة ميدانية في سورية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية.

2 - محمد سعد والجرف، (2013) تقييم التجارب في الضبط الشرعي لشركات التأمين التعاوني في المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، الملتقى الرابع للتأمين التعاوني، دولة الكويت، 17 - 18 ابريل 2013، تنظيم الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل بالتعاون مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية.

3 - حسان، عادل عيسى محمد، وأبو حفيظة، سهى مفيد، (2020) دور التدقيق والرقابة الشرعية في شركات التكافل (التأمين الإسلامي)، مارس 2020، كلية الدعوة وأصول الدين –جامعة القدس –فلسطين –مؤتمر التأمين التعاوني واقع وآفاق.

4 - مشعل، عبد الباري وحجل، عامر، (2018) برنامج التدقيق الشرعي على شركات التأمين الإسلامي مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، 2018.

5 - المندلسي، ناجي ساسي، وعرفة، مسعود علي، (2018) مدى كفاءة الأداء المالي في شركات التأمين (دراسة تطبيقية في شركة ليبيا للتأمين)، مجلة جامعة صبراتة التعليمية، العدد الرابع، ديسمبر 2018.

6 - قبقب، أبوراوي عيسى، وعرفة، مسعود علي، (2019)، معوقات التوسع في تطبيق صيغة التأمين التكافلي دراسة تطبيقية على شركة ليبيا للتأمين، جامعة المرقب، العدد 7، مجلة آفاق اقتصادية.

7 - شارفي، سامية وابن علي، بالعزوز، (2017)، دور الحوكمة في رفع كفاءة الرقابة على شركات التأمين التكافلي، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 17، السداسي الثاني، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف - الجزائر.

ج - أخرى:

1 - تقرير البنك الدولي للتمويل والتنافسية والابتكار، مراجعة القطاع المالي في ليبيا، فبراير 2020، منشورات مصرف ليبيا المركزي.

2 - توصيات الملتقى الثاني للتأمين التعاوني بتنظيم من الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل المنبثقة من رابطة العالم الإسلامي، الرياض،27 - 1431/10/28هـ الذي يوافق 6 - 2010/10/7م.

3 - توصيات الملتقى الثالث للتأمين التعاوني، تنظيم من الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل المنبثقة من رابطة العالم الإسلامي، والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، الرياض،12 - 1433/1/13هـ الموافق لـ 7 - 2011/12/8م.

● ثانيا: المراجع الأجنبية:

1 – Arens, Alvin A, Elder, Randal J, and Beasley, Mark S, (2012), Auditing And Assurance Services: An Integrated Approach, 14th Edition, New Jersey: Pearson Prentice Hall.

2 - Mohamad Puad, N. A., Abdullah, N. I. ., & Shafii, Z. . (2020). Follow Up in Shariah Auditing: Multiple Approaches by Takaful Operators. *International Journal of Islamic Economics and Finance Research*, *3*(1), 14 - 29. Retrieved

3 - Multivariate Data Analysis, **Joseph F. Hair**, *Kennesaw State University* (2009).